من الخطر النووي (الذي تشكله عليها الدولة الكبرى الثانية)، سواء في اطار تحالف اقليمي او اتفاق ثنائي. إلا انه، من الناحية الاخرى، هنالك رغبة مشتركة لدى كلا الجبارين، تتمثل في الحفاظ على الطابع المحدود والمراقب للنزاع بين حلفائهما، كي لا يتورطا في مواجهة نووية. فمثلاً، يسّر الولايات المتحدة ان تقوم وكيلتها في الشرق الاوسط، بضرب وكيلة الاتحاد السوفياتي وعلى العكس، طالما ان سفك الدماء هذا لا يهدد بجر أحد الأطراف، او الاطراف جميعها، إلى خطر استخدام السلاح النووي» (امير اوران، **ملحق دافار**، ١٩٨١/٦/١٢).

ماذا يعني هذا؟ إنه يعني ان اسرائيل لا تستطيع الاستفادة من قوتها الرادعة النووية بصورة كاملة، لأن ذلك يمكن أن يصطدم بسياسة الدول الكبرى في المنطقة. و«ميزان الرعب»، إذا ما تحقق في الشرق الأوسط، لن يمنع نشوب حروب تقليدية على خلفية الصراع العربي ــ الاسرائيلي، طالما أن هذه الحروب تخدم مصالح الدول الكبرى وتكون مراقبة من جانبها كي لا تتطور إلى التراشق النووي. وعلى هذا الأساس، يبدو أن تخطيط أصحاب الخيار النووي في اسرائيل المبني على ان ميزان الرعب، اذا ما تحقق، قد يوفر على اسرائيل خوض حروب تقليدية، ليس هناك ما يثبت صحته. ولا تحظى وجهة النظر النووية هذه، كما يدعو اليها زعماء حزب العمل في الأساس، بموافقة شاملة داخل اسرائيل.

أما وجهة النظر الثانية، وهي لا نووية، فتدعو إلى تجريد منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، أو الحفاظ على الاحتكار النووي الاسرائيلي في المنطقة. ويبرر اصحاب هذه الدعوة وجهة نظرهم بقولهم: «إن العرب غير عقلانيين في نظرتهم تجاه اسرائيل. وفي اللحظة التي ستمتلك فيها احدى الدول العربية / القنبلة الاسلامية ... لن تتردد عن استخدامها فوراً ضد اسرائيل. لذلك لن ينجح في الشرق الأوسط أي ميزان رعب على غرار ما يسود في العلاقات بين الدول الكبرى. كذلك، فإن اسرائيل لا تملك عمقا استراتيجياً او مجال انذار كافياً، لمواجهة أي هجوم نووي، أي أنها لا تملك خيار الضربة الثانية» (امنون سيلع، **دافار**، ١٩٨١/٦/١٢).

ويبدو أن الحفاظ على الاحتكار النووي الاسرائيلي، في منطقة الشرق الأوسط، ليس عملاً سهلاً؛ إذ يفرض على اسرائيل مهمة الشرطي النووي المتأهب دائماً، كما حدث لدى تدمير المفاعل العراقي، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة كلها. وثمة معارضون، في اسرائيل، لسياسة الاحتكار هذه باعتبار أنها تحمل الكثير من المخاطر ولا يمكن ضمان نجاح تطبيقها دائماً. والحل الأفضل، في نظر هؤلاء، كما أعلنه عيزر وايزمان وزير الدفاع السابق، هو اقامة نظام استراتيجي نووي اقليمي مشترك لإسرائيل وللدول العربية، يرتكز على تأييد الولايات المتحدة. وفي هذا النظام لن تجد اسرائيل نفسها وحيدة في مواجهة أي تهديد نووي عراقي، وانما في نظام مشترك مع مصر والسعودية وربما مع دول عربية اخرى (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢).

إلا أن هذا الأمر اصبح مرتبطاً بتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي في البداية؛ مما يفرض على اسرائيل تنازلات عدة، وهذا ما بدأ يخشاه الاسرائيليون على أي حال. فعملية تدمير المفاعل النووي العراقي فتحت عهداً جديداً في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وهو عهد النشاط النووي؛ الأمر الذي أصبح تنظيمه مرتبطاً بتسوية هذا الصراع. وإذا لم يتحقق ذلك ستبقى الأهداف النووية في الدول العربية، حسب رأي أحد الكتاب الاسرائيليين، منطقة صيد مسموحة لإسرائيل، مما يبعدها عن أي نظام استراتيجي عربي ــ اميركي، وبالتالي عن ضرورة تقديم أية تنازلات في المناطق المحتلة.

ويبدو أن حكومة بيغن، لن تجيد سوى التفكير بدور الشرطي النووي، رغم ما يشكله ذلك من اضرار بمصالح اسرائيل السياسية والأمنية، ومن تصعيد لحدة الصراع بينها وبين العرب؛ وذلك في الوقت الذي لا تستطيع فيه، عن طريق استخدام القوة، حتى ضمان أبعاد الخطر النووي عنها إلى ما لا نهاية؛ الأمر الذي يخشاه العديد من معارضي سياستها.

حنه شاهين